

فتم محتملة الشين بجملة فلكه فلا تحتمل غير انما في  
 وهي نص فيه لا يجوز لاجل قابلية رجالات  
 اي لا تكفي في القيام فيه عن الجنس المستلزم لتقييمه  
 عن الامداد لاندراجها حتمه فاشياء بعد ذلك لبعض الافراد  
 بعد نفيه عنها فيه مما تضمنه كذا ان تقول جبل  
 امراتان لعمد زوم اتنا قف لان حقيقة المرأة  
 غير حقيقة الرجل والنفي منصب على حقيقة الرجل  
 لا حقيقةها فتصعب انما لها قال ابن  
 مالك لفظ لان قصد بها نفي الجنس نصا بحيث  
 لا تحتمل غيره اختصت بالعمل في الاسم النكرة ومن  
 لاوم ذلك وجود من مع لفظ او تقدير او وجوب  
 علما فيما بعدها ولا جائز ان يكون ذلك العمل جدا  
 لانه يتوهم ان عامل الجرم في هذا الاسم الواقع بعدها  
 من التدرج لانها في حكم الوجود لظهورها في  
 بعض الاحياء ولا جائز ان يكون فعالا لانه يتوهم  
 انه مفرغ على كونه مستورا في تعيين النصب وهذا  
 وجه كونها عاملة عمل ان دون غيرها وما  
 ورد من ذلك امي بما ظاهر انها عملت في الموقفة  
 نحو قول ابن لا لبا حسن لانه نافية وانما  
 لهما منصوب بالالف وحسن مضاف اليه وانما جار  
 مجرور متعلق بحروف خبرها وهذا كان من قوله  
 عمر

عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حقه علي بن ابي  
 طالب رضي الله عنه وكرم وجهه امي قضيه وليس  
 ابو حسن وهو علي لافي قضيه وقيل نظير لان عمر  
 ولا مسمى بهذا الاسم اعترض ذلك ان ما كذب  
 بان هذا كله من كذب لا اصل له فالتقدير به غير  
 مناسب لان كثير من الاعلام ماله مسيات كثير  
 فتعني مسمى بهذا الاسم ليس بظاهر ولا صواب فالاولي  
 ان يقدر مثل او لم جنس من الحصلة التي اشتراها  
 من فصل الخصومات امي لا مثل امي حس لها او لا  
 فيصل لها واعترض تقدير مثل بان المتكلم انما يقصد  
 مسمى العلم المقرون بان فتقدير مثل خلاف في المقصد  
 فالصحيح كما قال بعضهم انه لا يقتصر على تقدير  
 واحد بل يقدر في كل موضع ما يليق به من  
 التقدير المناسب له فالناسب لما هنا تقدير فيصير  
 حنانا امي رحمة ووقع في بعض النسخ حيا  
 من الحياة والظاهر ان هذا تصحيف اذ كيف يفتي  
 عنه الحياة وهو موجود في زمان عمر وطما رضي  
 الله عنهما لا فيها غول امي ما يقال عقولهم  
 امي يذهبها كالتحريك فان نصب لا مضافا اليه  
 انما للتقريب والنصب فعل امر وفاعله مستزودا  
 تقديره انما زواجار ومجرور متعلق بالنصب ومضافا